14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19يناير 1968م
Email: 14october@14october.com

أحمد محمد الحبيشي
رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
Ahmedalhobishi@Gmail.com

الإثنين -26 نوفمبر 2012 - الموافق 12 محرم 1434 هـ - العدد 15620 - السنة الرابعة والأربعون - رقم الإيداع 2

وزارة الشؤون القانونية تنتدب محامياً في قضايا الدولة لتمثيل مؤسسة (14 أكتوبر) في القضية رقم (89) المنظورة أمام محكمة الأموال العامة ضد مسؤول سابق

الجمهورية اليمنية
وزارة الإعلام
مؤسسة 14 أكتوبر
للصحافة والطباعة والنشر

الأخ / وزير الشؤون القانونية
المحترم

تحية وبعد ،،،

الموضوع : القضية رقم (89) لسنة 2006 م .

نود الإفادة بان نيابة الأموال العامة بأمانة العاصمة تنظر في هذه القضية التي كان المحامي د. حسين مجلي يمثل المؤسسة فيها إلى جانب نيابة الأموال العامة.

وبناء على قرار مجلس الوزراء الأخير وتوجيهات وزارتكم الموقرة بعدم اعتماد محامين من القطاع الخاص ، تم إلغاء العقد مع المحامي د. حسين مجلي ، الأمر الذي أربك جلسات المحكمة.

وعليه نرجو التعاون بانتداب محام من وزارة الشؤون القانونية وفقا لقانون والنظم المتبعة.

مع فائق التقدير والاحترام

أحمد محمد الحبيشي
رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

الجمهورية اليمنية
وزارة الشؤون القانونية

توكيل وتكليف رقم (٢٦) لسنة 2012
بالترافع في قضايا الدولة

استنادا الى احكام القانون رقم (30) لسنة 1996م بشأن قضايا الدولة ولائحته التنفيذية رقم (40) لسنة 1997م وإن وزارة الشئون القانونية بصفتها النائب القانوني عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية فيما يرفع منها أو عليها من دعاوى امام الهيئات القضائية المحلية والأجنبية وهيئات التحكيم المحلية والدولية. وبناء على مذكرة مؤسسة 14 اكتوبر للصحافة والطباعة والنشر رقم (231) وتاريخ 2012/10/23م تقرر تكليف المحامي في قضايا الدولة:

- مجاهد الحنيشي

للترافع في القضية الخاصة بمؤسسة 14 اكتوبر للصحافة والطباعة والنشر ضد مجيد سعيد والمنظورة امام نيابة ومحكمة الاموال العامة بأمانة العاصمة ، وللمحامي أعلاه كافة الصلاحيات المقررة في قانون المرافعات والتنفيذ المدني وقانون قضايا الدولة ولائحته التنفيذية.

صدر هذا التوكيل والتكليف بالخصومة تحت توقيعي وخاتم الوزارة
بتاريخ ٢٩/ذو الحجة/1433هـ
الموافق ١٤/نوفمبر/2012م

د. مأمون أحمد الثامي
وكيل الوزارة لقطاع قضايا الدولة

بناء على طلب مؤسسة (14 أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر، وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بعدم الاعتماد على محامين خصوصيين للترافع امام المحاكم في قضايا الدولة، قررت وزارة الشؤون القانونية تكليف المحامي في قضايا الدولة مجاهد الحشيشي للترافع في القضية الخاصة بمؤسسة (14 أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر ضد المتهم مجيد سعيد (نائب مدير مكتب المؤسسة في صنعاء للشؤون المالية سابقاً) والمنظورة امام نيابة ومحكمة الأموال العامة بأمانة العاصمة صنعاء.

وكانت المؤسسة ممثلة بالأخ أحمد محمد الحبيشي رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير قد احالت هذه القضية إلى نيابة الأموال العامة بموجب تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة منذ عام 2001م حتى عام 2004م حول وجود مخالفات مالية في الحسابات الختامية للمؤسسة.

وفور تعيين الأخ احمد الحبيشي رئيس مجلس الإدارة عام 2005م، قام بإحالة المخالفات الواردة في تقارير الجهاز المركزي إلى السلطة القضائية لاتخاذ ما يلزم بموجب القانون.

وكلفت المؤسسة منذ تلك الفترة عدداً من المحامين الخصوصيين للترافع أمام القضاء في عدن وصنعاء.

وعندما استقرت القضية امام محكمة الاموال العامة في صنعاء كلفت المؤسسة المحامي الدكتور حسن مجلي لتمثيلها والترافع امام المحكمة نيابة عنها.

وعندما أصدر مجلس الوزراء ووزارة الشؤون القانونية قراراً في تكتوبر 2012 بعدم اعتماد محامين من خارج وزارة الشؤون القانونية للترافع امام المحاكم في قضايا الدولة توقف المحامي حسن مجلي عن تمثيل المؤسسة امام القضاء ما دفع المحكمة ووزارة الإعلام إلى مخاطبة المؤسسة لتكليف ممثل عنها، حيث قام رئيس مجلس الإدارة بمخاطبة وزير الشؤون القانونية لتكليف محام في قضايا الدولة من وزارة الشؤون القانونية.

الجدير بالذكر أن احدى الصحف المعروفة بسجلها القياسي في نشر الاكاذيب والمغالطات حاولت الايحاء بأن رئيس مجلس الإدارة- وليس محامي المؤسسة الدكتور حسن مجلي - تغيب عن الحضور امام المحكمة، وان المحكمة طلبت منه المثول أمامها، مع ان رئيس مجلس الإدارة ليس متهماً في هذه القضية بل هو كرئيس للمؤسسة صاحب القضية ضد المتهم من قبل نيابة الاموال العامة والجهاز المركزي للمراجعة والمحاسبة .

وان الذي تغيب هو المحامي السابق بسبب على قرار مجلس الوزراء حيث تم اتخاذ الاجراءات لاستبداله بمحام مختص في قضايا الدولة يمثل وزارة الشؤون القانونية.

"بيان اتحاد علماء اليمن" يعرف بما قبله

نعرف"جمعية علماء اليمن" التي تأسست في شمال اليمن في ثمانينيات القرن الماضي ولا تزال قائمة إلى اليوم، كما نعرف "هيئة علماء اليمن" السلفية التي أسسها الشيخ عبد المجيد الزنداني قبل نحو عامين، وكذلك "رابطة علماء اليمن" التي أشهرت في أكتوبر 2011 وتضم غالبا علماء الزيدية، وهناك جماعة في الجنوب أطلقت على نفسها "علماء المحافظات الجنوبية"، فمن هم يا ترى أصحاب"اتحاد علماء اليمن" الذي صدر باسمه بيان التكفير والحض على القتل يوم الخميس الماضي؟

في العنوان تقرأ "بيان اتحاد علماء اليمن..." ، وفي الوسط لا "اتحاد" .. بل "تابع علماء اليمن.. إن علماء اليمن.. يذكر علماء اليمن .. يدعو..." دون ذكر كلمة "اتحاد".. ثم وقع البيان باسم"اتحاد علماء اليمن".. ولم يذيل البيان بأسماء علماء، لكن هذا وحده لا ينفي صدوره عن علماء ينتمون إلى أي جمعية أو هيئة، إذ ليس كل البيانات التي أصدرتها "هيئة علماء اليمن" مثلا كانت تذيل بأسماء علماء، بل تصدر وتنشر باسم "علماء اليمن" بالعموم .

فيصل الصوفي

اذا تأملنا في محتوى "بيان اتحاد علماء اليمن"، وعدنا إلى فتاوى وتصريحات ومقالات وبيانات نشرت في أوقات سابقة بأسماء هيئات وأفراد، ثم عقدنا مقارنة بينها وبين "بيان اتحاد علماء اليمن"، فسيكون من السهل معرفة من يقف خلف البيان.. لقد قال البيان إن اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني يراد منها محاربة الشريعة الإسلامية، وإنها تتلقى أوامرها من السفراء الغربيين والشيوعي جمال بن عمر.. وإنها أعلنت إلغاء الكيان اليمني الواحد وقسمته إلى شمال وجنوب.. إن أعضاء اللجنة ومعهم السفراء المشرفون عليها أعداء للأمة الإسلامية وللشعب اليمني، ولذلك فدماؤهم مباحة لكل ذي غيرة ما لم يعلنوا براءتهم من تقسيم اليمن، لأن تمزيق وحدة الشعب كفر، ومن دعا لذلك يعتبر من أعداء الإسلام وجنود الشيطان، واللجنة تقوم بدور الشيطان.. وإذا وافق الرئيس على التقسيم صارت الأمة في حل من طاعته، بل وجب عليها قتاله .. وواجب اليمنيين أن يقفوا ضد "الحوار.. وواجب جميع العلماء الخطباء التحذير من الفتنة تحت مسمى الحوار!!

بيان يقطر تكفيرا ويستبيح الدماء، ويحث على مباشرة القتل باسم الشريعة الإسلامية، استنادا إلى مبررات هي من صنع أصحاب البيان.. فقد توهموا وجود ما ليس بموجود، وبنوا عليه حكمهم بتكفير اللجنة والرئيس والسفراء والمبعوث، وإهدار دمائهم، ولم يبق إلا أن يتطوع المتطوعون لقتل الكفار أعداء الشريعة والشعب.

من الذي أفتى من قبل أن الوحدة اليمنية واجب شرعي والخروج عنها كفر، لمجرد سماعه حكاية الأقاليم والفدرالية وفك الارتباط؟.. ومن الذي اعتبر أن الحوار إذا أفضى إلى تغيير الدستور الحالي فهو يخالف الشريعة؟ ومن الذي يرفض الحوار ما لم يمثل"العلماء" في اللجنة وما لم يتم الإقرار بأنهم مرجعية شرعية عند وضع دستور أو قانون؟

صنـــاعـة الاستبـــداد

عمرو حمزاوي

لصناعة وترسيخ الاستبداد فى تاريخ البشرية بدايات ومسارات محددة، ولم يكن بعضها منقطع الصلة بصناديق الانتخابات وبثورات ديمقراطية.

فى ثلاثينات القرن العشرين، جاءت صناديق انتخابات غير مزورة فى الجمهورية الألمانية (كانت تسمى آنذاك جمهورية فيمار نسبة إلى مدينة فيمار الواقعة فى شرق ألمانيا والتى منها أعلنت الجمهورية) بالنازى أدولف هتلر مستشارا للجمهورية ومن ثم مسئولا سياسيا أول بها. خلال فترة زمنية قصيرة، انقلب هتلر بالإلغاء والتعطيل على الإجراءات الديمقراطية التى جاءت به ورسخ لنظام استبداد مرعب قاد ألمانيا والعالم إلى كارثة إنسانية تمثلت فى محارق اليهود وحرب عالمية ثانية. انقلب هتلر على الديمقراطية مستغلاً أزمة اقتصادية ومجتمعية حادة ارتبطت بالكساد العالمى فى الثلاثينات. انقلب هتلر على الديمقراطية موظفا القبول الشعبى فى ألمانيا آنذاك لمعاداته للسامية ولعنفه ضد أتباع الديانة اليهودية. انقلب هتلر على الديمقراطية مستندا إلى عنف ميليشيات حزبه النازى وضعف الأحزاب السياسية المناوئة له، وكانت بالأساس الأحزاب الشيوعية واليسارية.

انقلب هتلر على الديمقراطية واضعا ذاته فوق الدولة ومستتبعا جميع السلطات، وفى مقدمتها القضائية التى عصف باستقلالها التاريخى ووظفها لقمع معارضيه ولتصفية اليهود ولنشر لثقافة خوف وصمت فى المجتمع. «قضاء هتلر» و«عدالة هتلر» و«عدالة المنتصر» و«قانون القوة»، بهذه المفاهيم تشير أبحاث المؤرخين والقانونيين إلى الحقبة المظلمة فى تاريخ القضاء الألمانى بين 1933 و1945 (هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية وانتحار هتلر) التى تحول بها إلى سلطة خادمة للديكتاتور.

فى سبعينات القرن العشرين، وبعد ثورة شعبية فى إيران ضد استبداد الشاه تمكنت فى 1979 من الإطاحة به، انقضّت التيارات الدينية على مجتمع ودولة ونظام ما بعد الثورة وأسست لجمهورية استبداد دينى ما زالت قائمة إلى اليوم. انقض الخومينى وآيات الله على المجتمع بالسيطرة على قطاعاته الحية كالجامعات والمجتمع المدنى والإعلام، وجميعها كانت مواطن للثورة ضد الشاه وللمطالب الديمقراطية. انقض الإسلاميون على الدولة باختراق الجيش والأمن والقضاء واستتباعهم لخدمة أهداف الثورة التى تحولت إلى ثورة إسلامية وبدأت فى تصفية خصومها وقمع الانتفاضات الشعبية المتكررة (آخرها فى 2007 و2008). انقض الخومينى وأعوانه على النظام السياسى الذى اتسم بعد إسقاط الشاه فى 1979 ولمدة ثلاث سنوات تقريبا بالتنوع وبتمثيل تيارات مختلفة، فأخرج منه تدريجيا اليسار والليبراليين والمحافظين الرافضين للاستبداد الدينى.

فى إيران هيمنت التيارات الدينية على المجتمع والدولة والنظام، وتحول آيات الله إلى أصحاب الأمر والنهى فى إيران وتحولت ميليشياتهم ومجموعاتهم إلى حرس ثورى للجمهورية الإسلامية وأمن للدولة وأجهزة للمخابرات قضت على الحرية (الشخصية والمدنية) وأوغلت فى انتهاك حقوق الإنسان. فى إيران وضع آيات الله ذواتهم فوق الدولة وأنهوا استقلالية سلطاتها واستتبعوا بهيئاتهم الدينية القضاء ووظفوه، ولا يزالون، للهيمنة والقمع بذات مضامين خبرات الاستبداد الأخرى، عدالة المنتصر وقانون القوة.

طوال الأسابيع الماضية، كتبت وتحدثت مرارا عن صناعة الرئيس الفرعون التى تجددت بعد انتخاب محمد مرسي. طوال الأسابيع الماضية، حذرت من سلطات الرئيس الواسعة ومن إعادة إنتاج علاقة القائد والجماهير الديكتاتورية عبر المجموعات الإخوانية وأتباع الإسلام السياسي (بعد خطاب الاستاد). طوال الأسابيع الماضية، أكدت أن تقييد الحريات الإعلامية والتدخل فى السلطة القضائية والتهديد المستمر بإجراءات استثنائية يصنع الاستبداد ويقضي على فرص التحول الديمقراطي.

الآن، وبعد إعلان الاستبداد الرئاسى، لم يعد لا التحذير ولا التنبيه ولا الحديث عن بدايات بكافٍ أو مناسب. فمحمد مرسي أصبح فوق السلطات وعطل الدولة وبدأ فى بناء ديكتاتورية تنتهك كل الحقوق والحريات وتستبيح القضاء وتهدد المجتمع فى كل قطاعاته الحية والحيوية التى رفعت مطالب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. الآن، ليس أمام كل مواطنة وكل مواطن يريدون الديمقراطية والحرية لمصر إلا مواجهة إعلان الاستبداد الرئاسى بكل الطرق السلمية حتى يسقط بالإلغاء.

تعز أكبر من أن تستوعبها المشاريع الصغيرة!!

عندما بدأ الانقضاض على ثقافية ومدنية تعز جاء قرار اعتبارها عاصمة ثقافية لليمن، مع أن تعز - كما ذكرنا في مقالٍ سابق- المدينة والمحافظة، منذ عهد الرسوليين تعتبر منبراً للعلم والثقافة والمعرفة وربما من قبل ذلك، لكن هذا نتركه للمؤرخين، ولأنها كذلك كانت وما تزال عرضة لنزعات العقليات المتخلفة التدميرية، ولكن بعد كل دمار وخراب تتعرض له هذه المحافظة تخرج من بين رماده كطائر الفينيق حاملة على جناحيها مشروعاً حضارياً وطنياً جديداً لليمن واليمانيين .. هكذا حول أبناء تعز وأخواتها من المحافظات المدنية خصوصاً عدن ولحج وإب والحديدة ثورة سبتمبر من مجرد انقلاب عسكري قابل للإجهاض إلى ثورة حقيقية بالدفاع عنها كمشروع وطني ينتقل باليمن من حياة القرون الوسطى إلى القرن العشرين.. لم يكن أبناء تعز يفكرون يوماً بأية مكاسب أو مغانم تخصهم بقدر ما كان همهم الأول إحداث تغيير تطوري للوطن كله،وهذا لا يناسب من رأى في سبتمبر انتقالاً للسلطة من الملكية الإمامية السلالية المذهبية الاستبدادية إلى جمهورية القبيلة شنت حروبا متعددة ضد المدنية والتحديث سياسياً واقتصادياً، عسكرياً وأمنياً، وكانت المذابح والسجون والمعتقلات والنهب والإقصاء والتهميش.. محتفظة بأراجيز خانعة لتعطي صورة الوجود الشكلي في السلطة وتوفر الغطاء لكل جرائمها .. محاولة وأد روح التغيير بضرب القوى المجسدة له..في هذا السياق فإن السنوات الـ 33 الأخيرة كانت هي الأصلف والأقسى والأكثر إيلاما وإيغالا في التدمير الممنهج لتطلعات القوى المدنية في يمن موحد وديمقراطي تقوم دولته على النظام والقانون والمواطنة المتساوية، وهذا ما يتعارض مع مصالح تلك القوى بعقليتها الهمجية الفيدية الإقصائية الاستحواذية، لهذا كانت شعواء وشنيعة على تعز وقوى المدنية والتحديث في الوطن.

مراد القدسي

تعز وأبناؤها كانوا أيضاً في طليعة من حملوا راية التحرر ضد المستعمر، وكانوا في مقدمة صفوف الحركة الوطنية التحررية في جنوب الوطن، وكانت تعز السند والظهير والحاضنة لثوار الـ14 من أكتوبر 63م، وحاملة راية الاستقلال، فكانوا روح العملية الثورية مع إخوانهم في جنوب الوطن، كما كانوا في الشمال، وهذا يؤكد أن أبناء تعز لم يكونوا مناطقيين أو طائفيين أو قبليين أو جهويين.. صحيح أنهم كانوا مؤسسين ومنتمين تقريباً لكل الأحزاب والتنظيمات السياسية من الإخوان المسلمين مروراً بالقوميين وانتهاءً بالاتجاهات اليسارية الماركسية، لكن هذا ليس نقيصة بل تأكيد لمدنيتهم وانتمائهم للعصر بكل تفاعلاته واتجاهاته.. كانوا وما زالوا يريدون تجاوز الماضي بالانتقال إلى المستقبل ومعهم كل اليمنيين حتى أولئك الذين أوغلوا في حقدهم عليهم، وهذه القوى المتخلفة تحاول اليوم من جديد جر تعز إلى مربعها الهمجي كطريقة جديدة للعقاب من أجل إجهاض المشروع الوطني التغييري لثورة 11 فبراير 2011م من خلال محاولات إيجاد موطئ قدم لمشاريعهم الصغيرة في هذه المحافظة، ولكنهم سيفشلون كما فشلوا في الماضي بكل تأكيد، لأن تعز أكبر من أن تستوعبها مشاريع كهذه، وكل ما يستطيعون فعله هو إعاقة المشروع الكبير بإشغال أبناء تعز عن قضيتهم الحقيقية ومشروعهم الوطني الكبير، ولكن إلى حين..!!

طالب يمني يزور وكالة الفضاء الأمريكية ناسا

صنعاء / سبأ:

توجه إلى العاصمة الأمريكية «واشنطن» أمس الطالب عبد الله قيس السنباني الفائز بالجائزة الكبرى في المسابقة العالمية للعلوم التطبيقية والمشاريع الابتكارية (أيكن ساينت يفيكا) للمشاركة في رحلة إلى وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» التي تنظمها شركة الحامدي ممثلة بشركة ماكساس التعليمية.

و حصلت الجمهورية اليمنية على المركز الأول في المسابقة العالمية للعلوم التطبيقية والمشاريع الابتكارية التي أقيمت في العاصمة الهندية نيودلهي مؤخراً بمشاركة خمس عشرة دولة عربية وأوروبية.

وفي تصريح صحفي أفاد الفائز بالجائزة الكبرى الطالب عبدالله السنباني انه قد حصل على المركز الأول بجدارة في المسابقة التي تنافس عليها كثير من الطلاب المبتكرين في الدول العربية والأوروبية، موضحا أن الجائزة التي حصل عليها تتمثل في منحة لقب جلوبل ايكن برحلة لمدة أسبوع إلى وكالة الفضاء الأمريكية"ناسا". التي تتخذ من العاصمة الأمريكية واشنطن مقرا لها.

وأعرب الطالب السنباني البالغ من العمر 12 عاما عن شكره وتقديره لكل من ساهم وساعد وقدم المعلومات الثمينة له وعلى رأسهم والداه ووزارة الشباب والرياضة و شركة الحامدي في اليمن وأساتذته بمدرسة الجزيرة بأمانة العاصمة صنعاء.

وأشار إلى أن المنافسة كانت قوية أمام الدول التي تقدمت للمسابقة في عدة مجالات و مشاريع متعددة وقيمة، منوها بان المجال الذي تقدمت به اليمن الخاص بالعلوم التطبيقية والمشاريع الابتكارية كان الأفضل والاهم من بين ما قدم للمسابقة.

من جانبه أوضح قيس السنباني والد الطالب عبدالله أن الفضل يعود للمدرسين وشركة الحامدي ممثلة بشركة ماكساس التعليمية التي ساهمت في تنظيم الرحلة إلى وكالة الفضاء الأمريكية ناسا.

وكان السنباني الذي مثل مدرسة الجزيرة بأمانة العاصمة قد تأهل مع 5 طلاب يمنيين من مدارس أمانة العاصمة للمشاركة في المرحلة الرابعة في الهند بمشاركة 15 دولة.

يذكر أن المسابقة تهدف إلى تنمية المهارات الإبداعية الكامنة للفئات العمرية لدى الطلاب وتشجيعهم على اكتشاف تلك المواهب مبكراً.. كما تسعى المسابقة التي شاركت فيها أعداد كثيرة من طلاب عدد من مدارس أمانة العاصمة، إلى ربط المنهج الدراسي بواقع الحياة العملية.

بمناسبة العيد الخامس والأربعين للاستقلال

ملتقى شباب الوحدة ينظم حفلاً فنياً وتكريميا الأربعاء المقبل

عدن / عبدالله قائد :

ينظم الملتقى الوطني لشباب الوحدة يوم الاربعاء القادم حفلاً فنياً وجماهيرياً بمناسبة العيد الخامس والأربعين للاستقلال الوطني (30 نوفمبر) بحضور عدد من الشخصيات والقيادات المحلية في محافظة عدن.

وأكد الأخ توفيق صالح بن سارية المدير التنفيذي للملتقى أنه سيتم خلال هذه الفعالية الاحتفائية تكريم نخبة من الشخصيات في المجال العسكري والسياسي والاقتصادي والصحفي وعلى رأسها الشهيد سالم قطن وصحيفة (14أكتوبر) لدورها الصحفي التنويري خلال الفترة الماضية.

سيقام الحفل في الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء الموافق 28 نوفمبر 2012م في قاعة نادي الشرطة بجزيرة العمال في عدن.

الفنان خالد الصاوي :

أي استفتاء شعبي سوف يؤدي إلى إسقاط الإعلان الدستوري والرئيس مرسي

القاهرة - متابعات :

أشار الفنان "خالد الصاوي" إلى أنه وفي حال تم عمل استفتاء سوف يؤدي ذلك إلى إسقاط الإعلان الدستوري فورا بل والرئيس محمد مرسي شخصيا.

بل وذهب "الصاوي" أبعد من ذلك بقوله عبر حسابه الرسمي بموقع تويتر مشيرا إلى أن الاستفتاء سيؤدي إلى إسقاط الجمعية التأسيسية ومعظم نواب الإخوان والسلفيين بالإضافة إلى حكم العسكر، وسيسقط أيضا شفيق والحزب الوطني، حيث قال "لو اتعمل استفتاء فورا حيسقط الإعلان ومرسي شخصيا والتأسيسية ومعظم نواب الإخوان والسلفيين ومعاهم حكم العسكر وحيسقط برضه شفيق والحزب الوطني".

وحول ما دفعه للإقدام على هذا القول، أوضح الصاوى قائلا: "لا لم أقرأ المستقبل، ولكني قرأت التاريخ..فتخيلت الاحتمالات المستقبلية وراهنت على واحد منها هو انتصار جماهير الثورة بعدما تتعلم من أخطائها".

وكان "الصاو" تصدر مظاهرات شارع البطل أحمد عبد العزيز، التي تجمعت من أمام مسجد مصطفى محمود بالمهندسين، المتوجهة إلى ميدان التحرير للمشاركة في جمعة "الغضب والإنذار" لرفض الإعلان الدستوري الجديد.